الأمم المتحدة

A/AC.109/2014/11

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولاً – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٥

ثانياً – الميزانية ٧

ثالثاً – الأحوال الاقتصادية ٨

ألف – لمحة عامة ٨

باء – السياحة ٩

جيم – الصناعة التحويلية والتشييد ٩

دال – التجارة والنقل والمرافق العامة ١٠

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

240314 100314 14-24397X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

هاء – الزراعة ومصائد الأسماك ١١

رابعاً – الأحوال الاجتماعية ١١

ألف – العمل ١١

باء – التعليم ١٢

جيم – الصحة العامة ١٢

دال – الجريمة ومنع الجريمة ١٣

خامساً – حماية البيئة والتأهب للكوارث ١٣

سادساً – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٤

سابعاً – وضع الإقليم في المستقبل ١٤

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٤

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٤

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٥

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ٠٧٥ ١ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا، وسانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٧٤٤ ٣٣ كيلومترا مربعا[أ].

السكان: ٣٤٣ ١٠٧ نسمة (تعداد عام ٢٠١١).

اللغات: الإنكليزية أو اللغة الإنكليزية الكريول (٧٤,٧٠ في المائة)؛ الإسبانية أو الإسبانية الكريول (١٦,٧٨ في المائة)؛ الفرنسية والكريول الفرنسي (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم جون بيرسي ديجونغ.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: عضوة الكونغرس دونا كريستنسن، وقد أُعيد انتخابها في عام ٢٠١٢.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطن المستقل، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ وستجرى الانتخابات المقبلة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (الحاكم).

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة من مشروع ''Sea Around Us''، وهو مشروع تعاون بين جامعة كولومبيا البريطانية ومؤسسة بيو لحماية البيئة (www.seaaroundus.org).

الهيئة التشريعية الوطنية: مجلس وحيد ١٥ نائباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٤٤ ٣٥ دولاراً. (تقديرات عام ٢٠١٢ بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٥).

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعة التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرّوم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الدوائية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١١,٧ في المائة (تقدير كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

نبذة تاريخية: كانت الجزر إقليما دانمركيا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٥٤ و ١٩١٧ (جزر الإنديز الدانمركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيِّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ – وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمنصب الحاكم، عن إعادة انتخاب جون بيرسي ديجونغ من الحزب الديمقراطي حاكما وغريغوري فرانسيس نائبا له. وستنتهي مدة ولايتهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المقبلة. وينتخب الإقليم مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وكانت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، دونا م. كريستِنسن، قد فازت بانتخابات عام ٢٠١٢ وأعيد انتخابها لولاية تاسعة مدتها سنتان كمندوبة لجزر فرجن في كونغرس الولايات المتحدة. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ولا يزال عضو مجلس الشيوخ غريغ و. بارشينغر نائبا متجولا في الدورة الثلاثين للمجلس للتشريعي لجزر فرجن في كونغرس الولايات المتحدة.

٣ – ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت هذه الأخيرة عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في استئناف القضايا التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وإنشاء المحكمة العليا يلغي أي تدخل للقضاء في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة على مشروع قانون مجلس النواب رقم ٦١١٦ الذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تستعرض مباشرة القرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقامت عضوة الكونغرس دونا كريستنسن، مندوبة الإقليم لدى الكونغرس بتبني مشروع القانون.

٤ – ومنذ أن أعادت حكومة الولايات المتحدة النظر في القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم،

وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أياً من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ - وكما ذكر سابقا، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستورا مُقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم نص الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح المكون من ٢٧ صفحة ويتألف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاما عن شرعة الحقوق؛ والمبادئ، والحكومة وفروعها وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المشمولة بالدستور؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد دستور جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وأشار رئيس المؤتمر الدستوري الخامس في البيان الذي أدلى به في حزيران/يونيه ٢٠١١ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، إلى أن وفدا عن المؤتمر قام في آذار/مارس ٢٠١٠ يرئاسته بإجراء مشاورات مع مسؤولين في كونغرس الولايات المتحدة. وكان أولئك المسؤولون قد أبدوا اعتراضا رئيسيا على أحد أحكام مشروع الدستور المقترح الذي ينص على ملكية سكان الإقليم لموارده البحرية. ويتعلق اعتراض آخر بفائدة أي إشارة إلى السكان الأصليين وتمتعهم بمزايا معينة. ونتيجة لذلك،

طلب كونغرس الولايات المتحدة إلى المؤتمر أن يستأنف اجتماعاته لكي ينظر في الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على الدستور المقترح.

٨ - وأكد رئيس المؤتمر أن الدستور المقترح المقدم لا ينص على أي حكم يستهدف تغيير مركز الإقليم وأنه لا يشكل سندا لشطب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويرد في الدستور المقترح حكم ذو صلة سيترتب عليه، إثر اعتماد نص الدستور المقترح، إنشاء آلية لدراسة الخيارات المستقبلية المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم.

٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى ''المؤتمر الاستعراضي الخامس'' وعقد اجتماعاتها، وهي هيئة شكلها ٣٠ عضواً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعقد المؤتمر الاستعراضي الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي للدستور المنقح بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وقد نص القانون على أنه إذا وافق المؤتمر الاستعراضي الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعين على رئيس الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس والمؤتمر الاستعراضي الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم.

١٠ - غير أنه أثناء كتابة هذا التقرير، ظلت نتائج المؤتمر الاستعراضي الخامس غير واضحة ويلفها الجدل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم، عن الأمل بأن يجد الإقليم ''الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور جزر فرجن''.

ثانياً - الميزانية

١١ - في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اقترح الحاكم على الهيئة التشريعية الميزانية التنفيذية لحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٤، والبالغ مجموعها ٧٤٣,٨ مليون دولار. وأعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٤، أن الإقليم سيواجه في نهاية السنة المالية عجزا مقداره ٧٠ مليون دولار، يعبر نصفه عن قرار وزارة داخلية الولايات المتحدة بعدم تقديم أموال لتغطية العجز بالاستناد إلى كامل معدل ١٣,٢٥ دولار.

١٢ - وواصلت حكومة الولايات المتحدة توفير التمويل لميزانية الإقليم، بطرق منها القانون الأمريكي للانتعاش وإعادة الاستثمار. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بلغت المنح المقدمة ١٣٠ ٦٩٧ ٦٥٠ دولاراً ورد منها ما مجموعه ٨٩٥ ٩١٢ ٤٩٧ دولار.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣ - وفقا لمكتب الإدارة والميزانية، ما برح الإقليم في عام ٢٠١٢ يواجه ارتفاعا في معدلات البطالة وتراجعا في السياحة استمرا حتى عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن أي نمو في الاقتصاد المحلي في عام ٢٠١٤ سوف يعتمد إلى حد كبير على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. ويؤدي الجمع بين إغلاق مصفاة النفط هوفنسا والنمو المحدود في عدد الركاب القادمين على متن السفن السياحية إلى تأثير مدمر على القطاع من النواحي المالية والضريبية والاقتصادية. بيد أن الأحوال الاقتصادية ستتحسن مع تقدم المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق لبيع المصفاة والزيادة المتوقعة في رحلات السفن السياحية في عام ٢٠١٤.

١٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب الصناعة لعام ٢٠١١. وقد وضعت التقديرات بموجب برنامج تحسين الإحصاءات الذي يموله مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة. وأظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله لإزالة تغيرات الأسعار) قد انخفض بنسبة ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، في أعقاب انخفاض بنسبة ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وفي المقابل، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة (باستثناء الأقاليم) بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد ارتفاع بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١١. ويمثل انخفاض الاقتصاد المحلي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ انخفاض صادرات السلع وإنفاق حكومة الإقليم.

١٥ - وفيما يتعلق بانخفاض إنفاق حكومة الإقليم، انخفض نشاط الحكومة في مجال البناء في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، مع انخفاض النشاط في عام ٢٠١٢ بشكل أكثر حدة عن عام ٢٠١١. وانخفضت تعويضات موظفي الحكومة أيضا في كلتا السنتين، مما يعكس انخفاضا في العمالة الحكومية. كما ساهم القطاع الحكومي الذي يشمل حكومة

الإقليم والحكومة الاتحادية في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس إلى حد كبير انخفاض التعويضات الحكومية.

١٦ - وتظهر تقديرات التعويضات حسب الصناعة، مقاسة بالقيمة الحالية للدولار، الاتجاهات في التعويضات في الصناعات الكبرى . وانخفض إجمالي التعويضات بشكل كبير في عام ٢٠١١؛ وكانت تعويضات حكومة الإقليم أكبر مساهم في ذلك الانخفاض. ونص قانون الاستقرار الاقتصادي لجزر فرجن، الذي تم توقيعه في تموز/يوليه ٢٠١١، على تخفيض رواتب موظفي الحكومة بنسبة ٨ في المائة لمدة عامين. كما انخفضت تعويضات مستخدمي الصناعات المنتجة للسلع بشكل كبير، مما يعكس انخفاض صناعة تكرير النفط وانخفاضا في نشاط البناء.

باء - السياحة

١٧ - أشار مكتب الإدارة والميزانية إلى أن السياحة، في أعقاب إغلاق مصفاة هوفنسا (انظر A/AC.109/2012/8، الفقرة ٢٠)، تشكل حاليا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الإقليم. ويقوم أكثر من ٢,٥ مليون سائح بزيارة الإقليم سنويا سواء عبر السفن السياحية أو عن طريق الجو. ومع ذلك، فقد انخفض عدد ركاب السفن السياحية الزائرين لعام ٢٠١٢، بنسبة ٥,٢ في المائة كما سجلت زيارات السفن السياحية انخفاضا بنسبة ٤,٤ في المائة عندما تكيفت هذه الصناعة نتيجة لحادثة كوستا كونكورديا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، واجهت صناعة السفن السياحية صعوبات تشغيلية مع احتمال انخفاض عدد الزيارات المتوقعة. وفي أعقاب الجهود التي بذلتها وزارة السياحة وزيادة عدد شركات النقل الجوي التي توفر الخدمات للإقليم، ازداد عدد الزوار القادمين عن طريق الجو بنسبة ٨,٦ في المائة في ٢٠١٢، بعد انخفاض بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وأدت الإيرادات المتولدة من زيادة عدد الزوار القادمين عن طريق الجو إلى الإقليم في عام ٢٠١٢ إلى تعزيز اقتصاد السياحة عموما، ولكنها لم تعوض عن الخسارة الهائلة في الناتج الاقتصادي الإجمالي الناجمة عن إغلاق مصفاة هوفنسا.

جيم - الصناعة التحويلية والبناء

١٨ - وفقا لمكتب التحليل الاقتصادي التابع للولايات المتحدة الذي نشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، يبرز انخفاض صادرات السلع، ولا سيما الانخفاض الحاد في عام ٢٠١٢، انحدار صناعة تكرير النفط التي اضطلعت بدور مهيمن لسنوات عدة في الاقتصاد. وقامت مصفاة هوفنسا للنفط التي تعتبر

من أكبر مصافي النفط في العالم بإيقاف عملياتها في سانت كروا في أوائل عام ٢٠١٢. وباستثناء الواردات والصادرات والاستثمارات في صناعة تكرير النفط، زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، مما يبرز في المقام الأول النمو في صادرات الروم. وتدل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب الصناعة على أن الصناعات المنتجة للسلع تمثل المصدر الرئيسي للانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١١. ويبرز الانخفاض في الصناعات المنتجة للسلع الانخفاض في صناعة تكرير النفط والانخفاض في قطاع البناء.

١٩ - وتفيد المعلومات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأن نسبة كبيرة من شحنات الصناعة التحويلية تأتي من إنتاج الروم. ويصدر الروم الذي ينتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أساساً إلى الولايات المتحدة ويُباع لشركات التعبئة المحلية والإقليمية التي تبيعها بدورها تحت مختلف العلامات الخاصة والأسماء التجارية الإقليمية. وحصل الإقليم حسب تقديرات مكتب الإدارة والميزانية على ١٤٦ مليون دولار في شكل رسوم ضريبية في عام ٢٠١٣.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

٢٠ - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا، ويبلغ عدد المركبات المسجلة فيها زهاء ٠٠٠ ٦٥ مركبة. وينعم الإقليم أيضا بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الآخران في سان توماس، وهما المرفقان الواقعان في كراون باي اللذان تشغّلهما هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر.

٢١ - وهيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن هي كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقرابة ٠٠٠ ٥٤ مستهلك للكهرباء و ٠٠٠ ١٢ مستهلك للمياه الصالحة للشرب. وينفذ الإقليم خطة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠ في المائة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وتشارك الهيئة في مشروع الربط بين شبكتي الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي لبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٢٢ - وبالنظر إلى محدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المترلية، بما في ذلك إخماد الحرائق ومعالجة مياه المجارير. وتنتج محطة للتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون من المياه يوميا. وتوفر الآبار، ولا سيما تلك الموجودة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد نحو ٥٠ غالونا في اليوم، أي حوالي ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٠٠٠ ٥٩ جهاز هاتف و ٠٠٧ ٨ مستعمل للإنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت)، وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٤ - ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان على مر التاريخ المصدرين الرئيسيين لإيرادات اقتصاد الإقليم. والقطاع الزراعي حالياً هو قطاع صغير جدا، ويشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضار وتربية المواشي.

٢٥ - وواصلت وزارة الزراعة لجزر فرجن برامجها وخدماتها التي تركز على المزارعين، وعملت على إنجاز مشاريع جديدة وتنميتها. وحصلت الوزارة على التمويل من دائرة التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج التغذية لمزارعي السوق للمرة الأولى في الإقليم. وافتتحت سوق بوردو للمزارعين ومرافق الري الجديدة رسميا في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتشمل المشاريع الأخرى برنامجاً تدريبياً للمهنيين من الشباب المتخصصين في الزراعة، وحملة التسويق الجديدة لجزر فرجن، والمرحلة الثانية من سوق مزارعي منطقة بوردو.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٢٦ - تفيد المعلومات الواردة من مكتب الإدارة والميزانية بأن إغلاق مصفاة هوفنسا لا يزال يؤثر تأثيرا مدمرا على اقتصاد جزر فرجن حيث وصل معدل البطالة المحلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ١٣,٧ في المائة، ووصل معدل البطالة في سانت كروا إلى ١٧,٨. ووفقا للبيانات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، انخفض معدل موظفي الخدمة المدنية بنسبة ٧,٩ في المائة في الفترة الواقعة بين كانون

الثاني/يناير ٢٠١٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أي بخسارة صافية قدرها ٥٦٧ ٣ وظيفة. ووفقا لوثيقة الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٤، هناك احتمال لتدهور حالة البطالة الراهنة نظرا لانخفاض التمويل الاتحادي أو إلغائه نتيجة للتقاعد الاتحادي وتخفيض التمويل المحلي نتيجة لضبط الأوضاع المالية في الإقليم. وعلى الرغم من أن الوظائف في البناء والصناعة التحويلية والحكومة لا تزال في انخفاض، فإنه يجري حاليا إنشاء وظائف في ميادين تكنولوجيا المعلومات والخدمات الفنية والمالية. ونظرا لأن المزيد من الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات يجري ملؤها حاليا في الإقليم، فإن إنجاز مشروع شبكة الجيل القادم لجزر فرجن سيؤدي إلى تعزيز صناعة تكنولوجيا المعلومات التي تتمتع بدعم كل من القطاعين العام والخاص، إلى جانب مبادرتي جامعة جزر فرجن ومجمع بحوث التكنولوجيا وغيرها من المبادرات.

باء – التعليم

٢٧ – التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٦ سنة. وتتألف وزارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم تابعتين لمقاطعة سانت توماس/سانت جون ومقاطعة سانت كروا. ولدى مقاطعة سانت توماس/سانت جون مدرستان ثانويتان و ٣ مدارس متوسطة و١٠ مدارس ابتدائية. ولدى مقاطعة سانت كروا ١٠ مدارس ابتدائية، و ٣ مدارس متوسطة ومدرستان ثانويتان. ولدى جامعة جزر فرجن فرعان في سانت توماس وسانت كروا، وهيئة مشتركة لطلاب الدوام الكامل والجزئي تضم ٥١٣ ٢ طالباً.

جيم – الصحة العامة

٢٨ – تتولى وزارة الصحة في الإقليم إدارة مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. كما تدير مرفقا للرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزا للنشاط و ١٦برنامجا اتحاديا تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٢٩ – وبناء على تقييم احتياجات وزارة الصحة في الإقليم للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، تم تحديد الأولويات والمؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل والمراهقين. وتم في السنة المالية

٢٠١٣، إنجاز عملية نقل برنامج المساعدة الطبية إلى إدارة الخدمات الإنسانية، كما إن من المقرر نقل الخدمات الطبية الطارئة إلى إدارة خدمات المطافئ في عام ٢٠١٤.

٣٠ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لتبادل المعلومات في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، الصادرة عن وزارة الصحة للإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بيانا للمسار الذي يعتزم الإقليم اتباعه لتنمية قدراته في مجال تبادل المعلومات حتى يتمكن من الاستفادة بشكل مجد من تبادل السجلات الصحية الإلكترونية فيما بين الجهات المقدمة للرعاية الصحية. وتذكر الخطة، في جملة أمور، أن الهياكل الأساسية لتكنولوجيا لمعلومات الصحية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لا تزال متخلفة نسبيا نظرا لأن مستوى التمويل الاتحادي للرعاية الصحية في الإقليم كان دائما منخفضا بسبب مركز الإقليم.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣١ - في الخطاب الذي ألقاه الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٤، أشار إلى أن العنف قد استمر في بعض جيوب المجتمعات المحلية. وقد حافظت الحكومة على مستويات التوظيف في الشرطة، وتوسيع نطاق جهود التوظيف وأقرت معايير مجلس الضابطة العدلية والتدريب. ومن بين التدابير التي تنفذ للحد من العنف تم شراء معدات جديدة والتوسع في استخدام آلات التصوير وتكنولوجيا السلامة العامة المتطورة.

خامساً - الحماية البيئية والتأهب للكوارث

٣٢ - في مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة إدارة الطوارئ في إقليم جزر فرجن. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قامت الوكالة بتركيب ١٠ صفارات إنذار للتحذير من جميع المخاطر في جميع أنحاء جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة - ٤ في سانت كروا، و ٤ في سانت توماس و ٢ في سانت جون - تركز بوجه خاص، على المناطق التي تعتبر معرضة بشدة لأمواج تسونامي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أعلنت الوكالة عن تركيب نظام جديد لصفارات الإنذار، لتحل محل أجهزة إعادة البث المعيبة التي تقع في سانت كروا وسانت توماس وسانت جون. وقد صمم النظام لتحذير أي شخص داخل نطاقه من أي تهديد أو خطر وشيك. وسيتم تركيب أحد عشر جهازا إضافيا. وأعلن مكتب الحاكم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أن المشروع على وشك الانتهاء. ومن المتوقع إجراء اختبار للنظام في جميع أنحاء الإقليم في عام ٢٠١٤.

٣٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، نشرت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة تقريرها السنوي عن كمية المواد الكيميائية السامة التي انبعثت في عام ٢٠١٢ إلى الأرض والهواء والمياه من المرافق الصناعية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقد بين التقرير انخفاض الانبعاثات خلال السنة الأخيرة. وانخفض إجمالي الانبعاثات التي أبلغ عنها إلى الأرض والهواء والمياه من المرافق الصناعية الأربعة التي تم رصدها من حوالي ١,٨ مليون رطل في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٠,٣ مليون رطل في عام ٢٠١٢. وقد عزي معظم الانخفاض إلى إغلاق مصفاة هوفينسا.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٤ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٥ - يبين الفرع ''أولا'' أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٦ - شرح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى كونغرس الولايات المتحدة، موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر مساعد وزير الخارجية في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية للولايات المتحدة ولا تندرج في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الخاصة لا تملك بأي حال من الأحوال أي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم وليست لها ولاية لإشراك الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية في الوقت نفسه، وفي إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني، التي تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قدمت إلى اللجنة

الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٣٧ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٦٨/٩٥ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/68/23) وعلى التوصية اللاحقة التي قدمتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء الحادي عشر من القرار ٦٨/٩٥ باء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبموجب فقرات المنطوق لهذا الجزء من القرار، فإن الجمعية العامة:

”١ - **ترحب** باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح المؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حاليا في التوصل إلى نتيجة؛

”٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

”٣ - **تطلب أيضا** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

”٤ - **تعرب عن القلق** من استمرار الأثر السلبي الناجم عن إغلاق محطة هوفنسا؛

”٥ - **تكرر** دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

”٦ - **ترحب** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

”٧ - **تشير إلى** عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن البريطانية في عام ٢٠١٢“.